الأنباء
الاربعاء 29 مايو 2013

حماد الدوسري وعصام الدبوس

سعدون حماد

عصام الدبوس

الشيخ سلمان الحمود وكامل العوضي وعدنان المطوع

الزلزلة: إذا أحيل الاستجواب إلى «التشريعية» فسأصلي ليل نهار وأدعو الله أن يبطل المجلس بحكم «الدستورية»

الدويسان يسحب استجوابه لوزير الداخلية لاعترافه بأن «سنستار» إسرائيلية

فيصل الكندري والشيخ سلمان الحمود ونبيل الفضل

أنس الصالح وعسكر العنزي

نواف الفزيع متحدثا اثناء الجلسة

تتمة المنشور ص11

وعلينا انتظار لجنة التحقيق في هذا الجانب وفيما يخص التعيينات فهذا من صلب اعمال السلطة التنفيذية وأتمنى منها ذلك.

● عبدالله التميمي: وزير النفط تعامل مع هذه المؤسسة الحيوية كتعامله كشبرة خضار في تعييناته التي لعبها وخلط الأوراق.

● عبدالحميد دشتي: سقط الاستجواب، ولكن الوزير السابق لعب في الوزارة بسبب التعيينات التي قام بها، وأتمنى إحالة ما قام به الى لجنة العرائض والشكاوى لدراستها.

● خالد العدوة: كنا نتمنى صعود الوزير للمنصة، ولكن هذا ما حصل ويجب أن يحال الوزير السابق لمحكمة الوزراء والحكومة مطالبة بذلك، خصوصا أن الـ 2 مليار ذهب لشركة أجنبية.

● عصام الدبوس: الوزير السابق دمر شركة النفط ونحن بلجنة العرائض والشكاوى رفعنا تقريرنا حول التعيينات وتواطؤ المسؤولين في شركة النفط.

● نواف الفزيع: الحكومة مسؤولة عن كل الأمور ومن يتحمل التبعات هي الحكومة الحالية، ولابد أن نصل لحقيقة الأمر.

محمد العبدالله: مجلس الوزراء أحال قضية الداو الى النيابة العامة وطلبنا من الفتوى والتشريع الرؤية القانونية في هذا الجانب، ومن لديه أي أدلة للتعدي على المال العام أن يتقدم للنيابة العامة.

● صالح عاشور: الآن الوزير استقال، فلجنة العرائض والشكاوى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة التي قدمت.

● عدنان المطوع: هناك تجاوزات في التعيينات وحديثنا للوزير الحالي، فهناك الكثير من الموظفين عينوا في مناصب لا يستحقونها.

● علي العمير: تقرير لجنة العرائض والشكاوى غير ملزم ما لم يتم التصويت عليه.

● حسين القلاف: حتى لو لم يصوت على التقرير فقد أثبت تجاوزات الوزير.

وانتقل المجلس لمناقشة الاستجواب المقدم لوزير الداخلية.

● وزير الداخلية: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان).

بداية تقر الحكومة في حق كل نائب بتقديم الاستجوابات للوزير باعتبار أنه أحد الرقابة للمجلس على الحكومة، ولالتقاء المصالح العليا لبناء مستقبل أفضل لبلدنا، وحق الاستجواب ليس حقا مطلقا للعضو، وعليه أن يلتزم بكل الضوابط الدستورية المتعلقة بالاستجواب، وعلى رأس هذه الحقوق حق أهل الكويت على نواب الأمة، وأن يكون لضرورة وإلا كان ذلك انتهاكا للدستور، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية في حكمها.

لقد شاب الاستجواب العديد من المثالب والثوابت الدستورية، الأمر الذي يخرجه خروجا تاما عن قرارات المحكمة الدستورية، ومن هذه المثالب:

ـ مخالفة المحور الثاني بعدم تنفيذ الأحكام القضائية المتضمن التراضي عن تنفيذ الأحكام وممارسة التمييز ضد المرأة، وذلك لسرده وقائع غير محددة وغير مستندة الى حجج ووقائع مخالفة لقرار المحكمة الدستورية رقم 10/2011 وما أوجبته المحكمة بأن يكون موضوع الاستجواب واضحا ومحددا بأسانيد محددة، وانه لا يجوز أن يقوم على وقائع مبهمة أو غير مدللة بوقائع أو أسانيد محددة.

ـ مخالفة البند الثاني من المحور الثالث بخصوص الجنسية، فإنه لا يجوز وفق المحكمة استجواب الوزير عن أعمال وزراء سابقين متى كانت الأعمال السابقة قد تمت ولم تستمر في عهده.

اذ ان الوقائع التي أتت ترجع الى عام 2006 وتوليت منصبي في 2011.

● مخالفة المحور الرابع والمتعلق بالتستر على الخلية الإرهابية وتعريض أمن دولة خليجية للخطر، وهذا تدخل من السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية مخالفا بذلك المادة 50 من الدستور وهو ما قررته المحكمة الدستورية حيث قالت انه لا يجوز السؤال أو الاستجواب ان يكون به مساسا بالمصالح العامة أو افشاء أسرار عسكرية وأمنية، ولا يجب التدخل في أعمال السلطة التنفيذية، ويجب ألا يتضمن الاستجواب عبارات غير لائقة أو بها مساس بكرامات الأشخاص، وهذا المحور يمس كرامة الأشخاص ويمس علاقة الكويت بدول عربية شقيقة.

لقد وضعت تحت نظركم المخالفات الدستورية لاتخاذ ما يلزم

اطلب من المجلس الموافقة على إحالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية لدراسته قانونيا وتشريعيا ودستوريا.

● قاطعته صفاء الهاشم قائلة: « على شنو يا معالي الوزير الحكومة كذب الحكومة تكذب».

● الوزير مستكملا: سأزود اللجنة بكل المذكرات بالمخالفات والمثالب الدستورية ونمهل اللجنة شهرا لإصدار التقرير.

● فيصل الدويسان: أشكر معالي وزير الداخلية لاعترافه من خلال إجابته عن أحد الأسئلة التي وجهت إليه بأن شركة سنستار اسرائيلية، وأعلن سحب استجوابي للوزير طالما انه اعترف بأن شركة سنستار شركة اسرائيلية.

● خالد العدوة: من يسمعنا اليوم يعتقد أننا أول مرة نناقش استجوابات فأرجو ان نتناقش في هدوء.

● الفزيع: معالي الوزير يتحدث عن اللجنة التشريعية واستنادا الى المادة 139 فهل تنطبق المادة على هذه الحالة، واطالب بإحالة الاستجواب الى مكتب المجلس.

● علي العمير (مؤيد للإحالة): عندما وقف الوزير بين وجهة النظر في دستورية الاستجواب وما طرحه من نقاط ومثالب، وأطالب بشهادة المجلس جميعا في الجلسة السرية وانما يقال عن سمو رئيس الوزراء انه أقر بتورط خلية إرهابية تضم نوابا سابقين في زعزعة الأمن في دولة خليجية، وقلب النظام في دولة الإمارات، واذكر اخواني النواب، وتوقعت ان يقف سمو رئيس الوزراء وينفي ذلك، فهل هذا الكلام قيل، لماذا يقال هذا الكلام؟ إقرار وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتصريح موثق على أدلة وجود إخوان في الكويت يسعون الى زعزعة الأمن في دولة خليجية، أين الاعتراض؟ وكنت أتمنى ان يصعد الوزير ويفند الاستجواب ويدافع عن نفسه لكنه تنازل عن حقه في الدفاع عن نفسه، هذا الاستجواب حري بان ينظف وينتزع الكلام الذي قيل في الجلسة السرية.

● د.يوسف الزلزلة: كل ما يقوله القرآن نضعه على رؤوسنا، لكن ما يحزنني ان الوزير قد بدأ بآية التعاون، ونحن نتعامل بالبر والتقوى وغيرنا من لم يتعامل هذا التعامل. ليس هناك خلاف شخصي بيني وبين الوزير فهو ينتمي الى اسرة كريمة حاكمة، لكننا نتحدث عن أداء أقسمنا على مراقبته والإخلاص للوطن انه عندما نرى خطأ نكلم الوزير وننبه عليه، فلماذا أحرم من استخدام أداتي لمحاسبة الوزير، الوزير فهم الاستجواب خطأ، من الذي يحكم ان هذه المحاور دستورية او غير دستورية، ومستشار المجلس عبدالفتاح حسن اكد لي ان الاستجواب ليس به مخالفات دستورية.

كان حري بك معالي الوزير ان تصعد المنصة وأن تجيب والله هي استفهامات ونريد تصحيحا وتصويبا، والأمر طبيعي ان يرد الوزير على الأخطاء في الوزارة. وإذا تبينت أنها بالفعل أخطاء فليتعهد لنا بتصحيحها وجزاك الله ألف خير. ولكن ما حدث ان اي استجواب سيقدم لوزير الداخلية سيواجه بهذه الإجابات.

الاستجواب الغاية منه هو الاصلاح وليس القصد منه الشخصانية.

وإذا صوت المجلس على الإحالة الى التشريعية فسأصلي ليل نهار وأدعو الله ان يكون حكم المحكمة الدستورية لإبطال هذا المجلس.

● الراشد: أسأل الله ألا يستجيب دعاءك.

● خالد العدوة: مع اعتزازي الشديد بالزلزلة والأخت صفاء إلا أننا أمام استجواب لوزير الداخلية وهو منصب حساس ومهم وخطير للغاية وبعض المجالس السابقة تقحمته ولم يصلوا الى نتيجة، لقد أبلت وزارة الداخلية بلاء حسنا في الأيام الأخيرة.

هذا الكلام شهادة من اللواء عبدالفتاح العلي وكيل وزارة عسكر يأتمر بأوامر عسكرية يأخذ خطته من رأس الهرم الكويت رجعت

البقية ص 13

حماد: سنلاحق وزير النفط المستقيل والمسؤولين عن كارثة «الداو»

الصانع: سأتقدم بشكوى جزائية ضد الوزير حسين ومن تواطأ في «الداو»

صالح عاشور وذكرى الرشيدي

د.علي العمير ود.عبدالرحمن الجيران وخالد الشليمي

المجلس يصوت على أحد القرارات

وزير الداخلية متوسطا الأعضاء اثناء دخوله القاعة

الراشد خلال افتتاحه المنتدى البرلماني الشهري في مجلس الأمة أمس الأول: إذا كانت الاتفاقية الأمنية لحماية النظام فنحن أول من يؤيدها

انطلقت يوم اول من امس الاثنين الموافق 27 الجاري اولى الحلقات النقاشية للمنتدى البرلماني الشهري الذي تقيمه الأمانة العامة بمجلس الأمة والتي حملت عنوان «الاتفاقية الامنية الخليجية» وبحثها من منظور سياسي وبرلماني ودستوري وأمني.

حيث زخرت الجلسة بالآراء النيرة والمختلفة من الشخصيات المتخصصة المشاركة فيها، وتباينت الأفكار حول بنودها وموادها، ومدى توافقها مع الدستور الكويتي.

وشدد رئيس مجلس الأمة علي الراشد في افتتاح المنتدى البرلماني الشهري على ضرورة الاستماع لوجهات النظر من ذوي الاختصاص في بعض القضايا الملحة، مؤكدا انه اذا كانت هذه الاتفاقية لحماية النظام فنحن اول من يؤيدها دفاعا عن نظامنا.

وفي هذا السياق، أكد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج ان اقامة مثل هذا المنتدى يحسب لمجلس الأمة ولرئيسه علي فهد الراشد.

واعتبر المشاركون في المنتدى مبادرة طيبة وخطوة تحسب وتضاف الى انجازات مجلس الأمة، كون ان البرلمان هو المحفل السياسي الوحيد الذي ينبغي ان تناقش فيه القضايا السياسية والاجتماعية والتي تخص وتتعلق بالأمة والشعب.

وتناول الحضور الاتفاقية الأمنية من اكثر من زاوية دستورية وأمنية وسياسية وأيضا برلمانية، وتم التباحث حول فائدتها بالنسبة لدولة الكويت وكيف تؤدي إلى أمنها واستقرارها وسلامة اراضيها وهل ستؤثر على رفاه المواطنين في الخليج أم لا؟

وتباينت الآراء حول الاتفاقية الأمنية وجدواها وفاعليتها في حفظ امن دولة الكويت، فهناك فريق افاد بأن توقيتها غير مناسب ورأى ان هناك ملاحظات وتحفظات على اغلب موادها لأنها تعارض مع الدستور الكويتي وبعض القوانين والتشريعات الوطنية، فضلا عن ان هناك آلية اخرى موجودة تعنى بالحفاظ على امن دولة الكويت وهي الاتفاقيات الموجودة اصلا والتي على غرارها تم تحرير الكويت من الغزو العراقي.

وأكد رئيس المركز الديبلوماسي للدراسات عبدالله بشارة ان الاتفاقية الأمنية فرضتها ظروف عدة منها الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الناقلات والارهاب الذي ضرب الدول العربية، مشيرا الى ان الاتفاقية الأمنية مولودة من الاتفاقية الاقتصادية، شارحا بأن هناك اتفاقية اقتصادية تعطي المواطن في دول مجلس التعاون كل الحقوق، حقوق المواطنة وغيرها وبالتالي يجب ان تكون عليه مسؤوليات بقدرة الدول بمعنى ان يكون مواطنا خليجيا تفرض عليه القوانين العامة التي تضعها الدول، مؤكدا في ختام كلمته ان الاتفاقية الأمنية تتفق وبنود الدستور الكويتي.

بدوره، قال وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله: ان الاتفاقية الأمنية تشكل هاجسا لنا جميعا، فلقد قيل الكثير والكثير حولها، مبينا انها ولدت في ظروف صعبة ونتيجة لأوضاع اصعب، مؤكدا في الوقت نفسه ان هناك تحديات امنية تعرضت لها دولة الكويت وما زالت تتعرض لها، مشيرا الى ان الكويت تاريخها مع العراق مؤلم وشاهدنا فيه الكثير من الازعاجات.

وأوضح ان هناك اوضاعا غير مستقرة ولا توحي بالاطمئنان وتستدعي سياجا امنيا صلبا ومتماسكا لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشار الى مبادرتي خادم الحرمين الشريفين بانضمام الأردن والمغرب الى دول الاتحاد وكذلك تحويل او انتقال مجلس دول التعاون من مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد.

من جانبه، بين رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب صالح عاشور انه تم الاتفاق في اللجنة الخارجية على دعوة وزير الداخلية ووزير الخارجية للاستئناس برأيهما وأخذ الرأي الدستوري حول الاتفاقية واستيضاح بعض الامور.

من ناحيته، تمنى رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية عسكر العنزي تشكيل لجنة مشتركة من لجان الداخلية والدفاع والتشريعية والخارجية لمناقشة الاتفاقية الامنية، مشيرا الى ان معظم بنود الاتفاقية تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي السياق نفسه، أكد مقرر اللجنة التشريعية والقانونية النائب يعقوب الصانع ان هناك تخوفا مشروعا من بعض المواطنين في الكويت حول الخصوصية والحريات.

وعلى غرار ذلك بين عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.عبدالرضا اسيري ان الاتفاقية ستكون افضل لو جاءت في وقت مناسب، موضحا اننا نحن في مرحلة مسؤولية الدولة عن حفظ الأمن ومنح الحرية للمواطن.

وإلى ذلك قال مستشار رئيس مجلس الأمة للشؤون القانونية د.هشام الصالح ان الاتفاقية الأمنية اوجدت لغطا في الشارع يستوجب ايضاحها دستوريا وقانونيا، مبينا ان المادة الأولى من الاتفاقية تشكل معيارا واضحا فيها يتوافق ومواد الدستور ووضعت هذه المادة لصالح الكويت.

من جهته، شدد رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية د.سامي الفرج على ضرورة ان تحقق الوثيقة الدولية اقصى درجات توازن المصالح بين اطرافها.